Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد10 ، العدد02 (2022)، ص ص 160- 172 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

دراسة علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية بالنمو الاقتصادي للفترة 2007–2020 باستخدام مقاربة Toda and Yamamoto

بابكر محمد [1]، بن عبد الفتاح دحمان [2]

[1] جامعة أمين العقال الحاج موسى أق أخموك -تامنغست (**الجزائر**)، **mohamed.babkar@gmail.com**

[2]جامعة أحمد دراية -أدرار (**الجزائر**)، **benabdelfattah@yahoo.fr**

Study of the relationship of Egyptian corporate social responsibility to economic growth 2007-2020 using the Toda and Yamamoto approach

BABKAR MOHAMMED[1], BEN ABDELFATTAH DAHMANE [2]

Univrsity of amine Elokkal Elhadj moussa Eg Akhamouk- tamanrasset (Algeria) [1]

Univrsity of Ahmed Draia-Adrar (Algeria) [2]

تاريخ الاستلام: 2022/11/03؛ **تاريخ القبول**: 2022/12/08 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/12/30

ملخص :

تهدف الدراسة إلى إيجاد العلاقة السببية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية والنمو الاقتصادي على المدى البعيد، باستخدام مقاربة Toda and Yamamoto التي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2020، وهذه المقاربة تعتمد على اختبار *Wald* المعدل، ولا تأخذ بعين الاعتبار درجة تكامل السلاسل الزمنية. وتوصلنا من خلال هذه السببية إلى وجود اتجاه واحد للسببية من النمو الاقتصادي إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأجل الطويل، وهذا نتيجة الاهتمام المتزايد ببرامج التنمية المستدامة التي تخدم الجانب الاجتماعي والبيئي.

الكلمات المفتاح: المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ النمو الاقتصادي ؛ سببية Toda and Yamamoto.

تصنيف JEL: M14 ؛ O43 ؛ C01

Abstract :

The study aims to establish the causal relationship between Egyptian CSR and long-term economic growth, using the Toda and Yamamoto approach based on the VAR model, from 2007 to 2020. This approach is based on the modified WALD test. It does not take into account the degree of integration of time series. Through this causality, we have found a single trend of causality from economic growth to corporate social responsibility in the long term. This is the result of increased interest in sustainable development programmes that serve the social and environmental aspect.

Keywords: : Egyptian CSR؛ Economic growth؛ Causality Toda and Yamamoto.

Jel Classification Codes : M14 ; O43 ; C01.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بابكر محمد، بن عبد الفتاح دحمان (2022)، دراسة علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية بالنمو الاقتصادي للفترة 2007–2020 باستخدام مقاربة Toda and Yamamoto ، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد10 (العدد 02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص160 - 172 .

المؤلف المرسل: **بابكر محمد**، الإيميل: mohamed.babkar@gmail.com

1. مقدمة:

لا تزال دول العالم الثالث في بحث عن سبل النمو الاقتصادي، متخذة مختلف الطرق للوصول إلى رفاهية المجتمع وتطوره، ولعل ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بمختلف الأبعاد يعد المفهوم الأبرز والحديث لتعزيز برامج النمو الاقتصادي وإعطاء دوراً جديداً للمشاريع والأعمال الاقتصادية، وفي السنوات الأخيرة أصبحت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات كرسالة اجتماعية؛ إذ من خلالها أصبح الاستثمار المجتمعي للشركات كنهج شامل يتضمن مجموعة واسعة من الأساليب والمبادرات والممارسات المستدامة.

إن واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر يتطلب مجهوداً كبيراً لتكوين ثقافة مؤسساتية داعمة للتوجه نحو الممارسة المجتمعية والنزول بها للواقع المعاش، وهذا أقرب ما يكون تتويجاً للسياسات والاستراتيجيات التي تبذلها السلطة وفق النماذج العالمية للمسؤولية الاجتماعية، والأمل في تحقيق انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي.

تبحث الدراسة في الإجابة عن الإشكالية التالية:

هل يوجد علاقة بين تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل؟

1.1 فرضية الدراسة:

يعتبرESGI (Environment Social and Governance Index) المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات بالبورصة المصرية، أحد المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الإفصاح والتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، ونمو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً لنمو النشاط الاقتصادي، وعليه تحاول الدراسة اختبار الفرضية التالية:

توجد علاقة سببية بين تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية ونمو النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تقدمه الشركات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية من خلال إفصاحها عن ممارستها اتجاه المجتمع والبيئة، وبالتالي دفعها لعجلة التنمية. ولأهمية سوق الأوراق المالية المصرية باعتبارها من الأسواق النشطة؛ تم استخدام مقاربة Toda and Yamamoto لدراسة العلاقة بين تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

3.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية (مؤشر المسؤولية) والمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) باستخدام مقاربة Toda and Yamamoto

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2 .مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يغطي مفهوم المسؤولية الاجتماعية ثلاث مصطلحات، ويربط فيما بينها (الشركة، المجتمع، والمسؤولية)، فهو يحقق العلاقة والاعتمادية بين منظمة الأعمال أو المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، ويتضمن المسؤوليات التي تعزز مختلف الجوانب، ويمثل مستوى التوسع في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمجتمع، التطور الذي شمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهي في مفهومها الواسع تعرف المجتمع في أوسع صورة له بأنه (أصحاب المصالح والأطراف الأخرى) ولمختلف المستويات التي تحتفظ بمصالح مستمرة ومتطورة مع المنظمة (عبدالرحيم و ناصر، 2010، صفحة 206)

وتفترض فكرة المسؤولية الاجتماعية "أن الوحدة ليس لديها التزامات اقتصادية وقانونية فحسب، بل أيضاً لها بعض المسؤوليات اتجاه المجتمع التي تتجاوز المسؤوليات الاقتصادية والقانونية.

ووفقاً لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (2010)، يمكن **تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات** على أنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل (محمد و فاطمة، 2021، صفحة 196).

ويمكننا **تعريف المسؤولية الاجتماعية** كمفهوم عام بأنها التزام بتقديم الدعم للبرامج والأنشطة الاجتماعية لأفراد المجتمع بشكل غير ربحي من قبل شركات القطاع الخاص ومؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وبناء شراكة فعالة بين هذين القطاعين لتبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية والعمل على تحقيقها واستدامتها، حيث أن للمسؤولية الاجتماعية دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل مناسبة، وتعزيز روح المشاركة والتعاون بين الفرد والمجتمع، والاستغلال الأمثل للكوادر البشرية واستثمارها، وتأتي أهميتها في تحسين مستوى المعيشة وتوفير الحياة الكريمة للفرد، محاربة الفقر، واكتساب التعلم الجيد، والتأهيل والتطوير الذاتي ليتمكن الفرد بالاعتماد على نفسة وتحمل المسؤولية وعدم الاتكالية على الغير. (سلمان، 2020) كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) "المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام الوحدة الاقتصادية في المساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعاملين والمجتمع بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف". (محمد و فاطمة، 2021، صفحة 196)

2.2.مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

حسب المواصفات الإرشادية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 التي تم اعتمادها في عام 2010م فإن للمسؤولية الاجتماعية سبعة مبادئ ترتكز عليها، وتتمثل فيما يأتي (مبادئ المسؤولسة الاجتماعية، 2021):

أ. مبدأ القابلية للمساءلة: أن تستجيب المؤسسة للمساءلة عن تأثيراتها على المجتمع والبيئة من قبل السلطات القانونية من خلال الفحص والتدقيق، وأن توافق على مسؤوليتها في التجاوب مع هذا الفحص والتدقيق، وتكون هذه القابلية للمساءلة ذات تأثير إيجابي على المؤسسة والمجتمع؛ حيث تُسأل المؤسسة عما يلي:

- نتائج قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة والاقتصاد، خصوصاً النتائج غير المقصودة؛
- الإجراءات التي اتخذت لمنع تكرار هذه الآثار السلبية غير المقصودة وغير المنظورة.

ب. مبدأ الشفافية: ينبغي أن تتحلى المؤسسة بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، وأن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين، أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.

كما ينبغي أن تقدم المعلومات الفعلية في الوقت المناسب لتمكين الأطراف المعنية من تقييم تأثير قرارات وأنشطة المؤسسة بدقة على مصالحهم وثيقة الصلة.

ج. مبدأ السلوك الأخلاقي: أن تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، وتبني سلوكها على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة.كما ينبغي تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة:

- وضع وتحديد قيم المؤسسة ومبادئها؛
- وضع هياكل حوكمية تساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل وخارج المؤسسة؛
- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة؛
- تشجيع الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي؛
- إنشاء آليات رقابية لمراقبة التطبيق؛
- إنشاء آليات لتسهيل تقديم تقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي دون خوف من الانتقام.

د. احترام مصالح الأطراف المعنية: حيث:

- ينبغي أن تحترم المؤسسة وتضع في اعتبارها وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية، وينبغي تحديد الأطراف المعنية، وأن تكون على دراية واعتراف بمصالح واهتمامات الأطراف المعنية؛
- ينبغي أن تضع في الاعتبار الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما، حتى لو لم يكن لهم دور رسمي في حوكمة المنشأة أو المؤسسة؛
- ينبغي أن تضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والتنمية المستدامة.

هـ. مبدأ سيادة القانون: حيث:

- ينبغي على المؤسسة أن تلتزم بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية، المكتوبة والمعلنة، والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة.
- ينبغي أن توافق المؤسسة على احترامها سيادة القانون بشكل إلزامي (لا أحد فوق القانون)، وأن تكون المؤسسة على دراية بالقوانين والقواعد المطبقة لكي تخبر الأشخاص داخل المؤسسة بالتزامهم لمراقبة وتنفيذ الإجراءات.

و. احترام المعايير الدولية للسلوك:

- ينبغي أن تحترم المنشأة أو المؤسسة المعايير الدولية للسلوك، مع الالتزام بمبدأ احترام سيادة القانون؛
- في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة، ينبغي على المؤسسة أن تسعى جاهدة إلى احترام المعايير الدولية للسلوك؛
- فيما يتعلق بالبلدان التي يكون فيها القانون الداخلي أو تطبيقه يتعارض بشكل كبير مع المعايير الدولية للسلوك، ينبغي على المؤسسة أن تبذل قصارى جهدها لاحترام المعايير على أقصى نحو ممكن.

ز. مبدأ احترام حقوق الإنسان: ينبغي أن تحترم المؤسسة حقوق الإنسان وأهمية هذه الحقوق، والقيام بـ:

- احترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان؛
- أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

3.2. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي:

1.3.2 تعريف النمو الاقتصادي: تعددت تعريفات النمو الاقتصادي نذكر من بينها:

- عرفه الاقتصادي فرانسوا بيروfrancois Perroux " بانه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي للقيمة الحقيقية " (ملواح و مكيد، 2020، صفحة 127)؛
- أو هو تحقيق الزيادة في نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي خلال مدة زمنية معينة. (أحمد رمضان ، 2015، صفحة 85)؛
- كما عرفه سيمون كوزنت"simon Kuzent" على أنه ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الامر اليها (ملواح و مكيد، 2020، صفحة 127) ؛
- يعرف النمو أيضا على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هناك زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية المبنية أساساً على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي توافق الوضع. (ميشال، 2006، صفحة 175) .

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج الخصائص التالية: (بن قدور ، 2013، صفحة 68)

- ينتج النمو الاقتصادي الرفع في المستوى المعيشي للأفراد على المدى الطويل، ويساهم كذلك في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع؛
- النمو الاقتصادي يساهم في إيجاد فرص الاستثمار، ويوفر بيئة حاضنة له؛

– يتسم النمو الاقتصادي بصفة التراكمية مما يؤدي إلى نمو جميع قطاعات الدولة.

مما سبق يتضح لنا أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يجب أن يترتب عليها زيادة في الدخل الحقيقي للأفراد في المجتمع أي أن معدل النمو يفوق معدل النمو السكاني.

2.3.2 أنواع النمو الاقتصادي: (ملواح و مكيد، 2020، صفحة 128)

– **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يكون بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن؛

– **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

3.3.2 دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز النمو الاقتصادي: إن تبني الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يضمن لها الاستمرار وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي ينتج عنها تحقيق مستويات أعلى لمعدلات النمو الاقتصادي، لكن هذا لا يتحقق إلا بتحملها لمسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، ويجب أن تتجاوز بشكل طوعي المتطلبات القانونية الأساسية، وأن تتحلى بالأخلاق في جميع أنشطتها، كما تراقب تأثير أعمالها على جميع أصحاب المصلحة في المجتمع.

وبالنظر إلى أن المسؤوليات المؤسسية تتخللها المسؤولية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فإن نتيجتها الرئيسية هي تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات.

4.2. مفهوم الناتج المحلي الاجماليGDP :

يشكل الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات الاكثر شمولاً للنشاط الاقتصادي في أي دولة فهو يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، وبالتالي فهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة.

1.4.2 تعريفه:

– يعرف بأنه إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة معينة (عادة سنة) (زينب صالح، 2018، صفحة 103).

– وعرف أيضاً بأنه مجموع القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم انتاجها أو تقديمها للمجتمع خلال سنة داخل حدود الدولة من المواطنين أو غير المواطنين؛ (خالد حسن ، 2017، صفحة 41)

– أو هو جملة السلع والخدمات التي انتجها الاقتصاد في فترة معينة وتقدر بسنة، فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق، علماً بأن السلع والخدمات الوسيطة أي التي تم استخدمها في إنتاج سلع أخرى لا تحتسب تفادياً للتكرار الحسابي. (محمد م.، 2020، صفحة 3)

2.4.2 العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي: يمكن حصر هذه العوامل فيمايلي: (محمد م.، 2020، الصفحات 3-4)

– **الاستهلاك:** هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل الذي يمكن التصرف فيه عن طريق انفاقه على شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة قصيرة من الزمن؛

– **الاستثمار:** هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يستطيع المستثمر أن يوظف فيه أمواله من أجل الحصول على عائد؛

– **الانفاق الحكومي:** يشتمل هذا الانفاق على المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية؛

– **سعر الصرف:** هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي؛

– **التضخم:** هو عبارة عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار للفترة طويلة نسبياً؛

– **العرض النقدي:** بالمفهوم الضيق يشمل نقد العمليات الجارية، أما بالمفهوم الواسع فيشمل العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع الآجلة؛

– **عدد السكان:** يعني الزيادة الطبيعية في عدد السكان في العالم؛

– **الصادرات:** هي مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج؛

– **الواردات:** هي إجمالي السلع والخدمات التي تقوم الدولة بجلبها من الخارج.

2.4.3 طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي: إن العملية الانتاجية يتولد عنها دخلاً يتم انفاقه وعليه نجد أن هناك ثلاثة طرق لحساب الناتج المحلي الاجمالي وهي: (محمد م.، 2020، صفحة 3)

أ. طريقة الدخل الوطني: وفق هذه الطريقة نقوم بعملية حصر للفئات التي تتحصل على الدخل (الأشخاص في المشروعات، الهيئات الحكومية) مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية وعند تجميع هذه المداخيل نحصل على الدخل الوطني مع تفادي عملية التكرار في الحساب؛

ب. طريقة الانفاق: نقوم بتجميع الانفاق الحكومي والانفاق الموجه للعائلات والانفاق الاستثماري وإنفاق القطاع الخارجي؛

ج. طريقة الإنتاج: تحتوي على طريقتين:

– **طريقة المنتج النهائي:** حسب هذه الطريقة يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات مع عدم احتساب قيمة السلع الأولية (كالمواد الخام) أو قيمة السلع الوسيطة والتي تم استخدامها في إنتاج سلع أخرى وذلك لتفادي عملية مضاعفة الحساب؛

– **طريقة القيمة المضافة:** وفق هذه الطريقة فإننا نقوم بحساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس أنه إجمالي ما تضيفه كل الوحدات الإنتاجية إلى الناتج الكلي أي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج–قيمة المستلزمات من السلع الوسيطة + صافي الضرائب (ضرائب –الإعانات).

أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

3. دراسة علاقة المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي باستخدام سببية Toda and Yamamoto:

1.3.متغيرات الدراسة: لدراسة علاقة تطور أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية بالنمو الاقتصادي تم اختيار بعض المؤشرات التالية:

أ. مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية (ESGI): يعتمد مؤشر "ESGI"على قياس أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والذي يوضح مستوى أدائها فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية مقارنة بمنافسيها في السوق. وعليه فالبيانات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها هي المرجعية الوحيدة في قياس المؤشر. ويتضمن هذا المؤشر أفضل 30 شركة على الأكثر من بين أنشط 100 شركة مقيدة في البورصة المصرية مرتبة حسب إجمالي رأس المال السوقي لها وفقاً لمعايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة. (غريب، 2015، صفحة 121)

ب.الناتج المحلي الإجمالي (GDP): على الرغم من وجود العديد من الطرق لقياس النمو الاقتصادي، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي GDP يعد المؤشر الأكثر استخداماً في قياس النمو، وهناك عدة معايير لقياس النمو الاقتصادي وتعتبر معايير الدخل من أهمها، حيث يعتبر أن الدخل هو المؤشر الأساس المستخدم في قياس النمو الاقتصادي ودرجة التطور الاقتصادي؛ ذلك أن النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخيل الوطنية أي بمعنى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة. (دحماني و العابد برنيس، صفحة 119)

لقد تم جمع بيانات الدراسة والمتمثلة في قيمة المؤشر من خلال موقع:

https://www.egx.com.eg/ar/indexdata.aspx?type=7&nav=7، والمتمثلة في بيانات شهرية من جوان 2007، وهي فترة إطلاق المؤشر بـ 1000 نقطة إلى غاية شهر ديسمبر 2020.

أما بخصوص الناتج المحلي الإجمالي GDP والمقدر بمليار جنيه مصري خلال الفترة المدروسة، هي بيانات سنوية من 2007 إلى غاية 2020، وقد تم تحويل البيانات إلى بيانات شهرية باستخدام طريقة Linear méthode. وتم الحصول عليها من موقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=EG

2.3.اختبار سببية Toda and yamamoto:

تعد منهجية Toda and Yamamoto، أحد الاختبارات السببية البديلة التي تعتمد على معادلة Granger السببية، والتي تم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة، (منصوري و دادن، 2017، صفحة 367) نظراً لبعض العيوب المحتملة وخاصة فيما يتعلق بتحيز المواصفات والانحدار الزائف؛ حيث نجد من بين الشروط التي حددها Granger عند دراسة السببية وفقا لمفهومها أنه يمكن القول بأن المتغيرين Xو Y متكاملان إذا كان الجمع الخطي لهما ثابتاً حتى وإن كان كل متغير ليس مستقراً، وعليه فإنه في حالة أن هذين المتغيرين غير مستقرين ومتكاملين، فإن الاستدلال السببي لـ Granger سيكون غير صالح. (بن جلول، بعلي، و بن خليفة، 2021، صفحة 112)

تعد منهجية Toda and Yamamoto أكثر كفاءة نسبياً في العينات الصغيرة، حيث يعتمد هذا الاختبار على زيادة المعلومات بشكل مصطنع في سببية (Granger، 1969) عن طريق توسيع نموذج متجه الانحدار الذاتي بإضافة قيمة أكبر درجة تكامل للسلاسل محل الدراسة dmax إلى قيمة التأخير k الأمثل لمتجه الانحدار الذاتي للمتغيرات في مستواها الأصلي ليصبح النموذج VAR (k+dmax) (كاكي، العقاب، و حمايدي ، 2021، صفحة 743).

لقد تم تطوير هذه المقاربة لتقضي على أوجه القصور التي عانى منها اختبار السببية التقليدي (Granger causality) ولعل أهمها مشكلة توصيف النموذج وعدد فترات الإبطاء إضافة إلى العيب الأبرز المتمثل في الانحدار الزائف (مشكل عدم الإستقرارية). (منصوري و دادن، 2017، صفحة 367)

في حالة دراسة مجموعة من المتغيرات، فإن اختبار السببية حسب مفهوم (1969) Granger يدرس كل متغيرين على حدى دون الأخذ في الحسبان كل المتغيرات الأخرى الموجودة في نظامVAR، مما يعني أنه يلغي كل المعلومات التي قد تكون مفيدة والمتوفرة في باقي المتغيرات، كما أن هذا الاختبار حساس جداً للتأخيرات المستعملة، مما يضعف نتائج هذا الاختبار. بالإضافة إلى ذلك فإنه يعتمد على إجراء اختبار فيشر والذي قد يكون غير صالح حين يتم دمج المتغيرات في نموذج VAR لأنه لا يحتوي على توزيع قياسي (كاكي، العقاب، و حمايدي ، 2021، صفحة 743).

ولإجراء الاختبار نتبع الخطوات التالية (شلوفي، لزرق، و رخرور، 2021، الصفحات 43-44):

- تحديد أكبر درجة تكامل للمتغيرات (dmax) بالاعتماد على اختبارات الإستقرارية ذات جذر الوحدة مثل ADF، PP،KPSS من خلال اختبار الإستقرارية لكل السلاسل الزمنية وهذا من أجل تحديد رتبة تكاملها، ومن ثم تحديد أكبر درجة تكامل والتي يرمز له بالرمز (dmax).
- تحديد درجة التأخير المثلى (k) بالاستعانة بمعايير المفاضلة مثلAIC،SIC ، وHQ بعد تقدير نموذج VAR باستخدام السلاسل الأصلية، ويتم اختيار درجة الإبطاء المثلي (k) من خلال نموذج VAR الذي يعطينا أقل قيمة لهذه المعايير.
- التأكد من صلاحية نموذج (k) VAR وخلوه من المشاكل القياسية من خلال الاختبارات التشخيصية كاختبار الإستقرارية للنموذج والارتباط الذاتي للأخطاء وثبات تباين البواقي.
- تقدير نموذج (Augmented VAR) أين نضع المتغيرات الداخلية باستخدام السلاسل الأصلية عند درجة الإبطاء المثلى (k) والمتغيرات الخارجية هي نفسها المتغيرات الداخلية ولكن بدرجة تأخير (k+dmax).

– إجراء اختبار Wald المعدل الذي يعتمد على نموذج VAR (k+dmax)، حيث أن درجة VAR المطور تساوي أكبر درجة تكامل مضاف إليها درجة الإبطاء المثلى، ويسمى هذا الاختبار بـ (Modified wald) لأن خصائصه التقاربية تم تعديلها حتى تتوافق تقاربياً مع توزيع كاي تربيع بدرجة حرية k.

يمكن تلخيص خطوات منهجية Toda-Yamamoto في الشكل التالي:

الشكل 1. خطوات تطبيق منهجيةToda-Yamamoto

المصدر:عياد هشام، **العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda and Yamamoto**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 7، 2017، ص:268.

4.تحليل ومناقشة النتائج:

لغرض دراسة علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنمو الاقتصادي للفترة 2007-2020، تم اتباع الخطوات التالية:

– اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

– تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag Length).

– اختبار السببية Toda and Yamamoto في الأجل الطويل.

1.4. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

نقوم بدراسة استقراريه السلاسل الزمنية لكل متغيرة باستخدام اختباري ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، بهدف تحديد درجة تكامل كل سلسلة.

جدول 1. اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF) Augmented Dickey-fuller

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى Level		الفرق الأول 1 st Difference		الفرق الثاني 2 nd Difference	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Esg	$I(1)$	-1.239	-1.937	-10.929***	-10.898***	-	-
Ingdp	$I(2)$	-0.108	-2.781	-2.545	-2.534	-12.504***	-12.466***

***معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية ** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية * معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية

جدول 2. اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-Perron(PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى Level		الفرق الأول 1 st Difference		الفرق الثاني 2 nd Difference	
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Esg	$I(1)$	-1.582	-2.402	-11.097***	-11.067***	-	-
Ingdp	$I(2)$	-0.316	-1.430	-2.644*	-2.635	-12.505***	-12.466***

***معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية ** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية * معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية

على ضوء نتائج الاختبارين للجدولين (1) و(2)، (**ADF**) و(**PP**)، يتضح أن السلسلتين الزمنيتين lnGDP و ESGI غير مستقرتين بحيث تحتوي على جذر وحدوي باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماماً من القيم الحرجة، وبعد أخذ الفروقات للسلسلة الزمنية لـ ESGI، استقرت في الدرجة الأولى، يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1) I، في حين السلسلة الزمنية لـ lnGDP استقرت عند أخذ الفروقات الثانية، أي متكاملة من الدرجة الثانية (2) I.

2.4. تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag Length):

نقوم بعملية تحديد درجة تأخير k لنموذج VAR، باستخدام اختبار VAR Lag Order Selection Criteria، الذي يعتمد على المعايير الموضحة في الجدول رقم (3).

جدول 3. تحديد فترة الإبطاء المثلى **لنموذج VAR**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDP ESG
Exogenous variables: C
Date: 05/30/22 Time: 08:12
Sample: 2007M01 2020M12
Included observations: 148

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1212.131	NA	45771.58	16.40717	16.44768	16.42363
1	-303.7089	1780.016	0.225263	4.185256	4.306764	4.234624
2	-169.7617	258.8440*	0.038911*	2.429212*	2.631726*	2.511493*
3	-168.3421	2.704807	0.040295	2.464083	2.747603	2.579276
4	-165.6024	5.146321	0.040994	2.481113	2.845639	2.629219

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نجد من الجدول رقم (3) أن كل المعايير تشير إلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين، ومنه درجة التأخير k=2

3.4 اختبار سببية Toda and yamamoto:

قبل إجراء الاختبار نقوم بتقدير VAR(k)، **ومما سبق وجدنا أن d=2، وعدد التأخيرات k=2، ومنه تقدير النموذج يكون من الدرجة VAR(4)**، ويعبر عن النموذج في حالة المتغيرين (lnGDP) ومؤشر (lnESGI) بالصيغة التالية:

$$\ln GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{MAX}} \alpha_{1i} lnGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{MAX}} \alpha_{2i} ESGI_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$$ESGI_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{MAX}} \beta_{1i} ESGI_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{MAX}} \beta_{2i} lnGDP_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

الجدول 4. اختبار السببية **Toda and Yamamoto**

المتغير التابع	المتغير المستقل	فرضية العدم	احصائية x^2	p-value
LnGDP	ESGI	ESGI لا يسبب lnGDP	3.196	0.2023
ESGI	lnGDP	lnGDP لا يسبب ESGI	7.467	0.0239

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي (lnGDP) إلى مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات ESGI، بقيمة معنوية (0.0239 ≤ 5%)؛ بمعنى أن أي تغير على مستوى الناتج المحلي الإجمالي سيعمل على رفع أو خفض مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات.

5. الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة البحث عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والنمو الاقتصادي من خلال الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول وجود العلاقة بين تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وقد وقفنا من خلال هذه الدراسة على تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أبعادها ومبادئها، وقد أوضحنا الأثر الإيجابي لتبني الشركات والقطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق معدلات نمو مقبولة رغم تضارب المصالح معها ومع الهدف الربحي للشركات، ولقد توصلنا من خلال الدراسة القياسية التي تبحث عن العلاقة السببية بين مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات المصرية (ESGI) والذي يعتمد على المعلومات التي تتيحها الشركات عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسئولية الاجتماعية بشكل اختياري، وبين الناتج المحلي الاجمالي وذلك باستخدام اختبار سببية Granger المطورةToda and Yamamoto ، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- أسهمت الشركات التي تبنت المسؤولية الاجتماعية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي؛
- السلطات المصرية مؤشر (ESGI) للقياس أداء الشركات المقيدة بالبورصة من خلال معرفة هل تهتم الشركات بقضايا البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية؛
- إن دراسة مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (GDP)في قياس النمو الاقتصادي ساهم في توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات وهذا تعزيزاً لمسؤوليتها الاجتماعية.

المراجع والاحالات:

المراجع باللغة العربية

- أشواق بن قدور . (2013). *تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي*. عمان، الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- الاشواح زينب صالح. (2018). *الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة*. (المجموعة العربية للتدريب والنشر، المحرر) القاهرة، مصر .
- العشماوي خالد حسن . (2017). الازمة المالية العالمية تأثيرها على الدول النامية وسياسات مواجهتهت مع دراسة لتداعيات الازمة على الاقتصاد المصري(رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة). المنصورة، مصر: جامعة المنصورة.
- بن جلول ,خ ,.بعلي ,ح & ,.بن خليفة ,أ .(2021) .دراسة العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018باستخدام سببية) .- Toda Yamamoto – Doladoأ .ج .ثليجي (.Éd ,*مجلة دراسات العدد الاقتصادي*.103-120 .pp ,(2)12 ,
- حاج موسى منصوري، و عبد الغني دادن. (2017). دراسة علاقة سوق المال البحريني بالنمو الاقتصادي للفترة 2003-2016 باستخدام مقاربة (Toda and Yamamoto). (جامعة تامنغست، المحرر) *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 6(2)، الصفحات 370-360.
- حسين عبد العال سالم غريب. (2015). المؤشر المصري لمسؤوليات الشركات عن التنمية المستدامة تحد جديد للمعدين والمراجعين في ضوء مبادئ الحوكمة (مع دراسة ميدانية). *19* .كلية التجارة –قسم المحاسبة والمراجعة: دار المنظومة. تم الاسترداد من https://atasu.journals.ekb.eg/article_40412_ef9e3274b90d7ccc345bfb88967583c5.pdf
- سناء عبدالرحيم، و عبد الرضا ناصر. (2010). الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة(دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية). (83)، الصفحات 203-244.

– شلوفي ,ع .,لزرق ,ي & .,رخرور ,ي .(2021) .تحليل فعالية قناة الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري باستخدام منهجية تودا ياماموتو خلال الفترة) .2019-1990ج .الاغواط (.Éd ,*مجلة دراسات العدد الاقتصادي* ,(2)*12* , pp. 37-52.

– صالح السحيباني. (23/25 مارس، 2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. *المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية:تقييم واستشراف*، 1-19. بيروت، لبنان: المعهد العربي للتخطيط.

– كاكي ,ع .,العقاب ,م & .,حمايدي ,ص .(2021) .محددات المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر :دليل تجريبي على المدى البعيد باستخدام نموذج (johanson)وسببية) .(toda-yamamoto)ج .الجزائر (.Éd ,1*مجلة حوليات* .pp ,(1)*35* , 728-746.

– مازن محمد. (2017). تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين(مذكرة ماجستير غير منشورة). غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية- غزة .

– *مبادئ المسؤولسة الاجتماعية*. (29 01، 2021). تاريخ الاسترداد 25 05، 2022، من الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية: https://csrsa.net/post/1481

– متعب سلمان. (16 يوليو، 2020). *دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 25 05، 2022، من الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية: https://csrsa.net/post/1414

– محمد فرحان، و فاطمة صالح. (2021). دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الاداء المستدام كمدخل للرفاهية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 19* (70).

– نور الهدى دحماني، و شريفة العابد برنيس. (بلا تاريخ). سوق الاوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي- دراسة حالة أندونسيا والجزائر. (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، المحرر) *مجلة اقتصاديات المال والاعمال*.

المراجع باللغة الأجنبية

- Andrade, G., Heerdt, M., & Berchin, I. (2019). corporate social responsibility and sustainable development. Récupéré sur in: leal filho w. (eds) encyclopedia of sustainability in higher education. springer, cham: https://doi.org/10.1007/978-3-030-11352-0_41.
huihi. (45). jikji. iioio.

- Peeters, A. (2004). La responsabilité sociale des entreprises. 1828, 1-47.

ترجمة المراجع:

- Ashwaq bin Qador. (2013). The development of the financial system and economic growth. Amman, Jordan: House of Al-Raya for publication and distribution.

- Alchwah Zainab Saleh. (2018). Islamic economics and its rooting in contemporary economic theories and systems. (The Arab Group for Training and Publishing, editor), Cairo, Egypt.

- Al-Ashmawy Khaled Hassan. (2017). The global financial crisis, its impact on developing countries and the policies to confront it, with a study of the repercussions of the crisis on the Egyptian economy (PhD thesis in economics and public finance). Mansoura, Egypt: Mansoura University.

- Ben Jaloul, K., Baali, H., & Ben Khalifa, A. (2021). Studying the causal relationship between trade openness and economic growth in Algeria during the period 1990-2018 using Toda Yamamoto - Dolado causality. (A. J. Thaliji, Éd.) Journal of Economic Issue Studies, 12(2), pp. 120-103.

- Hadj Mossa Mansouri, and Abdel Ghani Dadin. (2017). Studying the relationship of the Bahraini capital market to economic growth for the period 2003-2016 using the approach of (Toda and Yamamoto). (University of Tamanghist, ed.) Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, 6(2), pp. 370-360.

- Hussein Abdel Aal Salem Gharib. (2015). The Egyptian Index of Corporate Responsibility for Sustainable Development is a new challenge for compilers and auditors in light of the principles of governance (with a field study). 19. College of Commerce - Department of Accounting and Auditing: House of Al-Mandumah. Retrieved from https://atasu.journals.ekb.eg/article_40412_ef9e3274b90d7ccc345bfb88967583c5.pdf

- Sana Abdel-Rahim, and Abdel-Ridha Nasser. (2010). The strategic role of comprehensive social responsibility in achieving sustainable competitive advantage (a case study in the Southern Fertilizer Industry Company). (83), pp. 203-244.

- Sheloufi, A., Lazraq, J., & Rakhrour, J. (2021). Analyzing the effectiveness of the bank credit channel in transmitting the impact of monetary policy on the Algerian economy using the Toda Yamamoto methodology during the period 1990-2019. (J. Laghouat, Éd.) Journal of Economic Issue Studies, 12(2), pp. 37-52.

- Saleh Al-Suhaibani. (March 23/25, 2009). Social responsibility and its role in the participation of the private sector in development: an applied case in the Kingdom of Saudi Arabia. The International Conference on the Private Sector in Development: Evaluation and Foresight, 1-19. Beirut, Lebanon: Arab Planning Institute.

- Kaki, A., Al-Oqab, M., & Hamaidi, p. (2021). Determinants of the general level of consumer prices in Algeria: long-term empirical evidence using the (Johanson) model and (Toda-Yamamoto) causality. (J. Algeria 1, Ed.) Annals, 35(1), pp. 728-746.

- Mazen Mohammad. (2017). Evaluating the impact of social responsibility on economic growth, an applied study on joint stock companies listed on the Palestine Exchange (unpublished master's thesis). Gaza, Faculty of Commerce, Palestine: The Islamic University - Gaza.

- Principles of social responsibility. (29 01, 2021). Retrieved 05/25/2022, from the Saudi Network for Social Responsibility: https://csrsa.net/post/1481

- Moteeb Salman. (July 16, 2020). The role of social responsibility in sustainable development. Retrieved 05/25/2022, from the Saudi Network for Social Responsibility: https://csrsa.net/post/1414

- Mohammad Farhan, and Fatima Saleh. (2021). The role of social responsibility in promoting sustainable performance as an entry point for social, environmental and economic well-being. Iraqi Journal of Economic Sciences, 19 (70).

- Nour Al-Huda Dahmani, and Charifa Al-Abed Bernice. (no date). The stock market and its role in economic growth - a case study of Indonesia and Algeria. (University Center Abdel Hafeez Boualsouf, editor) Financial and Business Economics Journal.